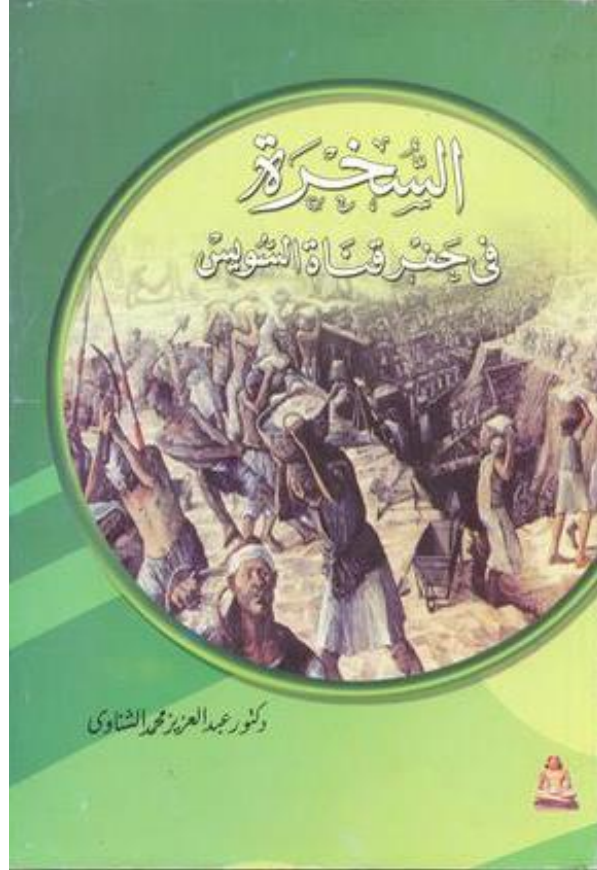


عرض كتاب

السخرة

في حفر قناة السويس



تأليف: عبد العزيز محمد الشناوي

الهيئة المصرية العامة للكتاب

2010

أعد هذا العرض "البيت الجغرافيا" رجب منسي

في 370 صفحة يتحدث الكاتب عن نظام السخرة الذي أتبعه ديليسبس بمساعدة محمد سعيد باشا، وكيف لهذا النظام أنه كان السبب الأهم في حفر القناة، وأنه أدى إلى الظلم والفقر والأمراض والأوبئة على الشعب المصري، ويتكون الكتاب من خمسة عشر فصلاً على النحو التالي:

الفصل الأول: عهد التسلط القنصلي في مصر.

الفصل الثاني: الصديقان يعالجان مشكلة الأيدي العاملة.

الفصل الثالث: البدء في تنفيذ المشروع وتعطيل لائحة العمال

الفصل الرابع: دعاية الشركة في مصر لجمع العامل وفشلها

الفصل الخامس: دعاية الشركة في الشام لجمع العمال وفشلها

الفصل السادس: السخرة المقنعة

الفصل السابع: السخرة السافرة

الفصل الثامن: الإسراف في استخدام السخرة

الفصل التاسع: النفاق الإنجليزي

الفصل العاشر: الفلاح المصري في مجلس العموم

الفصل الحادي عشر: موت العمال عطشاً في ساحات الحفر

الفصل الثاني عشر: تفشي الأوبئة والأمراض بين العمال في ساحات الحفر

الفصل الثالث عشر: أجور عمال السخرة

الفصل الرابع عشر: جناية سعيد وشركة القناة على الاقتصاد المصري

الفصل الخامس عشر: الشركة مدينة بحفر القناة لنظام السخرة

الفصل الأول

عهد التسلط القنصلي في مصر

يتحدث الكاتب في هذا الفصل عن صدور عقد الإمتياز الأول الذي حصل عليه ديليسبس من سعيد باشا والي مصر وذلك في عام 1854 وما تأثيره فيما بعد على باقي الأحداث ومنها: أن هذه الامتيازات كانت مجحفة بحقوق مصر، حيث كان الترخيص لديليسبس في إنشاء وإدارة شركة تقوم بحفر قناة السويس ثم استغلالها لمدة تسعة وتسعين عامًا تبدأ من تاريخ افتتاحها للملاحة، كما تتمتع الشركة بحق الإعفاء الجمركي على جميع الآلات والمهمات التي تستوردها من الخارج، وأن يعطى للشركة الحق في أن تستخرج بدون مقابل جميع المواد اللازمة لأعمال القناة والمباني التي ستكون تابعة لها من المناجم والمحاجر المملوكة للحكومة، وأن تتقاضى الحكومة 15% فقط سنويًا من صافي أرباح القناة، أما أخطر الإمتيازات التي يذكرها المؤلف والتي ظفرت بها الشركة في هذا العقد أن منحها سعيد باشا بدون مقابل مساحات شاسعة من الأراضي في منطقة القناة بحجة تنفيذ المشروع.

ويعلق المؤلف على قنصل توسكانا في مصر الذي أرسل تقرير إلى وزير الخارجية في فلورنسا يقول فيه: "لست في حاجة لأن اظهر لمعاليتكم مقدار الإمتيازات التي منحها سمو الوالي فإنها عظيمة الفائدة للمسيو ديليسبس وللشركة المزمع تأسيسها، فلم يحدث مطلقًا أن ظفر أي شخص بمثل هذه الميزات العظيمة ويمثل هذا السخاء من أية حكومة كانت" وهذا التقرير دليل على إن الإمتيازات كانت مجحفة بكل المقاييس. وقد عارضت إنجلترا مشروع قناة السويس من أول الأمر، إذ اعتقدت أنه مشروع سياسي فرنسي يهدف إلى امتلاك مصر ثم ضرب الممتلكات البريطانية في الهند وغيرها، وعملت جاهده على إلغاء المشروع لكنها لم تفلح في ذلك، في أكثر من مرة، وذكره كلمة بونابرت حينما قال: "إن الإنجليز تنخلع قلوبهم هولاً إذا رأوا فرنسا تحتل مصر".

وذلك لأن مصر تقع على طريق المواصلات البريطانية إلى الهند - درة ممتلكات إنجلترا في هذا الوقت - وقد ازدادت أهمية مصر في نظر إنجلترا وفرنسا وغيرها منذ قدوم الحملة الفرنسية إلى مصر، واتخذت السياسة الخارجية لإنجلترا مبدأ لها في القرن التاسع عشر حتى سنة 1875 هو المحافظة على سلامة الدولة العثمانية وممتلكاتها وذلك حرصًا على سلامة الإمبراطورية البريطانية نفسها بتأمين الطرق الموصلة إلى الهند، فإنجلترا كانت تفضل أن يظل الشرق الإسلامي خاضعًا للدولة العثمانية الضعيفة في ذلك الوقت على أن يقع في يد دولة



قوية مثل فرنسا منافسة لإنجلترا، وكانت مصر في ذلك الوقت تجتاز فترة سياسية اطلق عليها عهد "التسلط القنصلي" كان معظم قناصل الدول في مصر لا يحسبون حسابًا كبيرًا للحكومة المصرية نظرًا للمركز الذي وضعت فيه مصر عقب تسوية 1840-1841 من ناحية، ولضعف شخصية ولاية مصر من ناحية أخرى وذلك بعد وفاة محمد علي، فتدخل قناصل الدول في صميم الشؤون الداخلية للحكومة المصرية، واتبعوا سياسة الظلم والجشع، وقد ظهرت بصورة واضحة على عهدي سعيد وإسماعيل.

ويذكر الكاتب أمثلة لهذا الظلم والجشع ومنها زينيا قنصل بلجيكا العام في مصر، حيث جمع في وقت واحد بين اشتغاله بالتجارة وبين العمل في السلك القنصلي جريًا على العادة المتبعة غالبًا في ذلك الوقت، وقد كان هذا الرجل احد الرعايا اليونانيين ثم اكتسب الجنسية الفرنسية واشتغل قنصلًا لبلجيكا، وقد لمس زينيا ضعف سعيد باشا وسخاءه وتقديره العميق للأجانب، فسول له جشعه أن يدعي أن محمد علي كان قد وعده وعدًا شفويًا بأن يمنحه امتياز الإشراف على إدارة مرور البضائع في مصر، ولكنه لم ينفذ محمد علي ولا أحد من خلفائه ذلك الوعد، ومن أجل ذلك طالب سعيد بتعويض قدره ثلاثة ملايين من الجنيهات، وأيده في موقفه قنصل فرنسا، وقد عرض عليه سعيد التخفيض لكنه رفض، وإزاء الإلحاح والضغط أستبدت سعيد امتيازًا حقيقيًا بامتياز وهمي، إذ منحه امتياز جباية رسم مرور السفن عند الهويس المنشأ عند اتصال ترعة المحمودية بميناء الإسكندرية. وكان هذا الإمتياز يدر على القنصل أربعًا سنوية بلغت ثمانية آلاف جنيه.

ومن ناحية أخرى يذكر المؤلف مشكلة الإيدي العاملة التي سوف يستخدمها ديليسبس في حفر القناة والتي لم يحصل عليها من فرنسا بسبب معارضة إنجلترا لهذا الطلب، وقد استفاد ديليسبس من هذا الوضع الذي أخذته مشكلة الإيدي العاملة وطلب من سعيد باشا أن يقوم الشعب المصري وحده بعبء حفر القناة، وقد أيد أنصار المشروع هذه الفكرة، وذلك لأن العمال المصريون يمتازون بالجلد وقوة الإحتمال والصبر والقدرة على متابعة العمل الشاق في الجو الصراوي الحار، فالصحراء كانت عقبة كبيرة في اجتذاب العمال الأوروبيين في تلك الفترة، ولم تكن هناك كراكات كافية في هذا الوقت اللهم إلا اثنين فقط لم تأتي بعد وكان استغلال الشعب المصري بتسخيره في حفر القناة أمرًا واقعيًا.



الفصل الثاني

الصديقان يعالجان مشكلة الأيدي العاملة

يوضح المؤلف الملابس التي أدت إلى صدور عقد جديد بين ديليسبس وسعيد باشا بشأن الأيدي العاملة في حفر القناة ومن ضمنها: أن قاد ديليسبس برحلة في قافلة كبيرة ارتاد فيها منطقة برزخ السويس، ورافقه فيها لينان بك كبير مهندسي الحكومة المصرية في ذلك الوقت، وكان الغرض من هذه الرحلة دراسة المشروع على الطبيعة وإقرار مبدأ حفر القناة على خط مستقيم مباشر بين البحرين، وانتهت الرحلة بأن قام كلاً من لينان بك وموجل بك بإعداد تقرير عرف باسم "المشروع الإبتدائي لشق قناة السويس" واتفق ديليسبس مع سعيد على تكوين لجنة علمية دولية تتكون من أساطير الهندسة في دول أوروبا لدراسة هذا التقرير وبالفعل بدأ التنفيذ فيما بعد.

وقد ظهر عقد الإمتياز الثاني لديليسبس من سعيد باشا وقد نص في باب الإلتزامات على أن تقوم الشركة على نفقتها وتحت مسؤوليتها بكافة الأعمال والمنشآت اللازمة لحفر قناة للملاحة البحرية الكبرى بين السويس والبحر الأحمر وبين خليج بلوز(الفرما) على البحر المتوسط وحفر ترعة للماء العذب تربط النيل بالقناة الملاحية وتستخدم في أغراض الري والملاحة النهرية، وتتفرع قبيل وصولها إلى بحيرة التمساح إلى فرعين للري والتغذية، ويتجه أحدهما شمالاً إلى الفرما والثاني جنوباً إلى السويس وحددت المدة اللازمة لإنجاز هذه الأعمال بست سنوات مالم تحدث قوة قاهرة تحول دون ذلك، وكانت المادة الثانية في هذا العقد من أهم المواد إذ نصت على أن عدد العمال المصريين الذين تستخدمهم الشركة يجب أن يكون على الأقل أربعة أخماس العمال.

ويعلق المؤلف عن هذه المادة قائلاً: "قد يظن البعض أن الهدف من وضع هذه المادة هو محاباة العمال المصريين على حساب العمال الفرنسيين ومن إليهم من الأجانب، وذلك بفتح آفاق رحبة أمام الشعب المصري للعمل في تنفيذ المشروع، ولكن كان هذا آخر شيء يفكر فيه المستعمر خاصة لو كان مثل ديليسبس، ويزيد في قوة هذا الظن الخاطئ أن هذه المادة وردت في عقد الإمتياز تحت عنوان التزمات الشركة، وكانت هذه براءة فائقة من ديليسبس لأنه وضعها في غير مكانها الحقيقي من العقد، ولأن ظاهرها غير باطنها، فالغرض الخفي من هذه المادة هو خدمة الشركة أولاً وأخيراً، والواقع أن هذه المادة تهدف في حقيقتها وجوهرها إلى تحقيق أغراض سياسية ومكاسب مادية للشركة".



ويؤكد المؤلف أن وضع هذه المادة يحقق كسب مادي للشركة فقد كانت هذه المادة ركيزة قوية لها في تنفيذ المشروع: حيث جعل منها ديليسبس أساسًا لنظام السخرة في حفر القناة ورتب عليها، وفرع منها، حقوقًا جديدة للشركة صاغها في لائحة سميت "لائحة العمال المصريين في أشغال قناة السويس" وتنفيذًا لهذه المادة وتطبيقًا لهذه اللائحة سيق المصريون إلى ساحات الحفر لشق قناة السويس، وقد بلغ عدد المصريين الذين أكرهوا على الحفر خلال 1862 حوالي ربع مليون مصري، وهو عدد رهيب بالنسبة لعدد سكان مصر في ذلك الوقت الذي بلغ حوالي خمسة مليون نسمة فقط.

كما يوضح الكاتب مدى ضعف شخصية سعيد باشا ومدى الذكاء الكبير لدى ديليسبس في أخذ ما يشاء من إمتيازات وغيرها من اللوائح في جمع أكبر عدد ممكن من العمال المصرية في حفر القناة والعمل على تقليل أجور هؤلاء العمال بكل الطرق الممكنة، ونلاحظ وجود الإكراه وهو أهم ما يميز نظام السخرة: والإكراه في جمع العمال، والإكراه في ترحيلهم إلى ساحات الحفر، والإكراه في فرض عمل معين عليهم لا دخل لإراتهم في اختياره أو رفضه، كل هذا كان يحدث من قبل ديليسبس بمعاونة سعيد باشا.

وكان ديليسبس يستغل هذه القرارات أيضًا في عمل الدعاية إلى الإكتتاب في أسهم الشركة حيث وجه الدعوة إلى الشركات الهندسية الكبرى وكبار المقاولين في أوروبا إلى التقدم بعروضهم لتنفيذ المشروع على أساس ما جاء في تقرير اللجنة العلمية الدولية، وقد أرفق أيضًا بهذا التقرير زيعقد الإمتياز وثيقة ثالثة من سعيد باشا لا تقل أهمية عن المادة الثانية سابقة الذكر وهي لائحة استخدام العمال المصريين في أعمال قناة السويس حتى يقبل المقاولون على الإشراف في تنفيذ المشروع وهم مطمئنون إلى أن اليد العاملة المصرية لن تعوزهم ومدركون الظروف التي سيعمل فيها العمال والأسس التي تحسب عليها أجورهم. وبالفعل تم اتفاق مع كبار المقاولين وهو الفونس هارون الذي أخذ على عاتقه في عام 1859 تنفيذ المرحلتين الأوليين من مراحل حفر القناة وفق الشرط والمواصفات والتكاليف التي جاءت في تقرير اللجنة العلمية الدولية.

الفصل الثالث

البدء في تنفيذ المشروع وتعطيل لائحة العمال

مما لا شك فيه أن مشروع ديليسبس قد شاهد الكثير من العقبات خاصة من الخصم المعتاد إنجلترا التي كانت تعمل جاهد على ألا يتم المشروع وكانت من ناحية أخرى تضغط على



الباب العالي على منع هذا المشروع، ولكن ديليسبس لم يقف عند هذا التهديد وكان يعمل دائماً في كل الجهات على حل هذه العقبات، وقد أراد ديليسبس أن يخطو الخطوة الأهم وهي الشروع في بدء عمليات الحفر، وقد ارسل إلى سعيد باشا خطاب عن تأسيس الشركة وأقحم في خطابه الناحية الدينية الإسلامية. فقال إن سلطان تركيا هو رئيس العالم الإسلامي وإن مشروع القناة يهدف إلى تقريب السلطان من مكة المكرمة التي هي أهم جزء في الإمبراطورية العثمانية لأنها أساس سلطته الروحية والدينية وأخطر ديليسبس سعيد أنه ليس هناك ضرورة تدعو إلى انتظار صدور تصديق السلطان على عقد الإمتياز، وأخيراً أخطر الوالي بأن الشركة ستواصل بنشاط الأبحاث والأعمال التمهيدية الخاصة بشق قناة السويس وعلى الوالي أن يتفق مباشرة مع الحكومة التركية على هذا الموضوع لأنه ليس من اختصاص أية دولة أجنبية أن تقيم عقبات أمام مشروع تكون رؤس أموال أفراد ينتمون إلى كافة الدول الأوروبية. وذلك لأن المساهمين في المشروع من كل الدول.

ومن الكلمات الهامة التي يذكرها المؤلف على لسان ديليسبس عندما بدأ في شروع الحفرة في الأرض الخاصة بالقناة وقام بضرب حفرة من الحفر الموجودة في هذا المكان وقد قال للمصريين: "سيضرب كل منكم بمعوله الأرض كما فعلنا نحن الآن، وعليكم أن تذكروا أنكم لن تحفروا الأرض فقط، ولكن ستجلبون بعملكم الرخاء لعائلاتكم ولبلادكم الجميلة.. يحيا أفندينا محمد سعيد باشا" وبالفعل شرع العمال المصريون يحفرون القناة تحت إشراف المقاول وهكذا بدأت أعمال تنفيذ المشروع التي استمرت أكثر من عشر سنوات حتى لفتحت القناة الملاحية في 17 من نوفمبر 1869 ويلاحظ المؤلف ملاحظة هامة أن في هذا الحفل لم يشهده أحد من رجال السلطات المصرية، كما أن ديليسبس استغل عزلة ذلك المكان فاستطاع أن يعد التدايبير الأولى في شيء من الحرية.

لم ترضى إنجلترا بهذا الحدث فقد ثارت الحكومة الإنجليزية حين عملت أن ديليسبس بدأ في تنفيذ عمليات الحفر فضغطت على الباب العالي لحمله على إصدار أوامر صريحة إلى سعيد باشا لإيقاف عمليات الحفر، كما أثارت مخاوف الحكومة التركية من سعيد فصورته بمظهر الوالي الذي ينزع نحو الإستقلال بولايته، وذهبت إنجلترا في ذلك أنها عرضت على السلطان مساعدتها الفعالة لإخضاع وال "نائر" على غرار ما حدث سنة 1840 والده محمد علي، استغلت الحكومة الإنجليزية الموقف الدولي في أوروبا إذ ذاك للقضاء على مشروع القناة، فقد اندلعت نيران الحرب بين فرنسا وبيدمنت من ناحية وبين النمسا من ناحية أخرى وقد أنصرف معظم اهتمام الحكومة الفرنسية إلى المسائل الحربية، كما أن النمسا التي



كانت إلى ذلك الوقت تناصر مشروع القناة انقلبت إلى مناهضته على أثر اشتباكها في الحرب ضد فرنسا وسعت لدى الحكومة التركية لإيقاف عمليات حفر القناة.

وكان سعيد في ذلك الوقت يتلقى ضغط من تركيا وإنجلترا والنمسا وكان هذا الضغط أقوى من مما لا يتخيل وقد تأرجح موقفه في تأييد المشروع ولكن صداقته مع ديليسبس جعلته موقفه تجاه المشروع، ولكنه من جهة أخرى اتخذ عدة تدابير إزاء الشركة، كان من بينها إصدار أوامر إلى مدير الدقهلية ومحافظ دمياط لمنع ديليسبس من إبتياح الطعام أو استئجار قوارب ينقل عليها ماء الشرب أو الأطعمة أو غيرها من مواد التموين إلى بورسعيد، وكانت الدقهلية ومحافظه دمياط أقرب الأقاليم إلى منطقة بورسعيد، ولعل ديليسبس قد أحس بما كان يدور في الخفاء، فأرسل إلى الوالي مذكرة صيغت في أسلوب شديد. ذكر فيها أن الشركة وقد تأسست فيجب أن تباشر حقوقها، وأن ما يحدث يعرض الوالي إلى المسؤولية الجسيمة، وهكذا ظهر ديليسبس على حقيقته: تنكر لصديقه وولي نعمته سعيد باشا، وتجاهل المساعدات القيمة التي بذلها له وتناسى الإمتيازات العظيمة التي أخذها وتكلم عن المسؤولية مع أنه كان يجب أن يكون آخر من يتحدث عنها ، وبدلاً من أن يواجه سعيد هذا التهديد فقد أثر السلامة وغادر الأراضي المصرية إلى الشام وعهد إلى شريف باشا ناظر الخارجية المصرية أن يواجه الموقف.

ومن هنا لعبت إنجلترا دورها في إعطال المشروع وقد استجاب بعد ذلك الأجانب الذين يعملون في تنفيذ المشروع لأوامر قناصل دولهم وغادروا منطقة البرزخ ولم يشذ عنهم سوى المستخدمين والعمال الفرنسيين ورفضوا ترك أعمالهم على الرغم من أوامر قنصل فرنسا في مصر وأظهروا تحدياً سافراً له وللحكومة المصرية وتزعم الحركة لاروش رئيس قسم بورسعيد في شركة القناة وقد خطب في الفرنسيين وأشاع فيهم روح التهور والعناد وكان ما قاله: " إن القنصل لا يستطيع أن يحملنا على البقاء في البرزخ إذا قررنا نحن المغادرة".

وظهرت سياسة جديدة اتبعتها الشركة وقد استخدمت نفراً من الفلاحيين وغيرهم من دمياط ومديرية الدقهلية والإسكندرية والقاهرة وغيرها وكان يطلق عليهم "العمال المصريون الأحرار" تمييزاً لهم عن عمال السخرة فيما بعد، كما استعانت بالبدو الذين يرتادون في الصحراء، فكانت تستأجر جمالهم في نقل ماء الشرب والأقوات إلى مستخدميها الذين كانوا يقومون بالأبحاث الفنية في داخل البرزخ، وقد عمل أولئك البدو أيضاً في قيادة قوافل الجمال وإقامة الخيام في مراكز الأبحاث وسط الصحراء، وفيما بعد بالنسبة للعمال الأجانب فقد استخدمت الشركة عدد لا بأس به من الفرنسيين والنمساويين والبحارة اليونانيين، وامتاز



العمال النمساويون على أقرانهم بخبرتهم في الأعمال الفنية الدقيقة، وقد قال ديليسبس: "بدأنا العمل باستخدام العمال الأوروبيين وكانول على جانب كبير من الذكاء والإخلاص".

وقد ذكر المؤلف إحصائية عن عدد العمال المصريين والأجانب مستقاة من تقرير مدير عام الأشغال في شركة القناة، ففي أول من ديسمبر 1859 كان عدد العمال المصريين قد بلغ 78 وقد جئ بهم من دمياط، وبلغ عدد العمال الأجانب 49، وفي آخر ديسمبر من نفس العام، زاد عدد العمال المصريين فقد وصل إلى 330 وعدد العمال الأجانب إلى 80 عامل، وإذا كانت المشكلة السياسية التي حدثت قد شبه انتهت فإن الحاجة إلى العمال ظلت قائمة متفاقمة. فكان هذا العدد الضئيل من العمال لم يكن شيئاً مذكوراً أمام ضخامة المشروع إذا علمنا أن الشركة لم تكن لديها الآت ميكانيكية قوية كثيرة تغنيها إلى حد كبير أو صغير عن استخدام الأيدي العاملة فكانت الشركة تواجه استحالة مادية في تنفيذ المشروع ومن ثم تتطلعت إلى استخدام عمال السخرة تنفيذاً للائحة العمال القديمة.

ومن المواقف الصعبة التي يذكرها المؤلف الخاصة بحفر القناة تلك المنطقة التي كانت بالقرب من بحيرة المنزلة، ويقر ديليسبس أن العمل الذي قاموا به العمال هناك كان مضنياً فكانوا يقفون عراة تغمر المياه سيقانهم يضربون القاع بالفأس فيزحزون الكتل المتماسكة المستقرة ثم ينزعنها من القاع بأيديهم ويناولها العامل لزميله حتى تصل إلى حافة القناة، ويقول أرنولد: "إنه يجب إقامة تمثال لإولئك العمال الذين كابدوا الأهوال في حفر القناة في تلك المنطقة بوجه خاص".

ولم تقف إنجلترا عن بحثها في وقف المشروع فقد نشرت جريدة التايمز البريطانية تقول "إن الأعمال التي تزعم الشركة أنها تقوم بها في منطقة برزخ السويس ليست إلا ضرباً من الأوهام ونسجاً من الخيال وإن الشركة تخدع مسهميها وتقدم لهم أفاضلاً بدلاً من أعمال تتم ومشروع ينجز".

الفصل الرابع

دعاية الشركة في مصر لجمع العامل وفشلها

الأبعاد التي قررتها اللجنة العلمية الدولية للقناة كانت: تقر أن عمقها ثمانية أمتار وعرضها ثمانين كترًا، ولكن لقلة العمال فقد عملت الشركة على شق طريق مائي صغير يتراوح عمقه بين متر وبين متر وعشرين سنتيمتر، ويتفاوت عرضه من ثمانية أمتار إلى اثني عشر مترًا،



يبدأ من بورسعيد ويتجه جنوبًا إلى بحيرة التمساح حتى السويس على الخط المقترح لسير القناة ذاتها بحيث تكون تلك القناة صورة مصغرة لقناة السويس حتى يحين الوقت الذي يتوفر فيه للشركة الوسائل لتعميقها وتوسيعها فتغدو القناة البحرية في أبعدها المقررة سابقًا. وقد عرف هذا الطريق المختزل باسم "قناة الخدمة البحرية الصغيرة" أي القناة البحرية التي تسير فيها سفم ذات حمولة صغيرة.

ظهرت مشكلة أخرى لديليسبس عمل على حلها وهي مشكلة الأسهم المتبقية لدى الشركة دون بيع بعقد الاتفاق المالي مع الحكومة المصرية في 6 أغسطس 1860 وقفزت مشكلة أخرى وهي تنفيذ لائحة العمال المصريين إلى مكان الصدارة بالنسبة لديليسبس وعول على أن يطالب سعيد بتنفيذها، وقد رد سعيد على ديليسبس في الدفاع عن موقفه وقرر أنه وضع في عقد الإمتياز شرطًا صريحًا هو ضرورة تصديق السلطان على العقد قبل الشروع في حفر القناة، ولكن ديليسبس "شرع من تلقاء نفسه في القيام ببعض عمليات جزئية معتبرًا إياها من أعمال الإستكشاف التمهيديّة". وقد نفى سعيد باشا في خطابه ما كانت تردده الشائعات وقتئذ من استخدام عدة آلاف من العمال في حفر القناة، وقرر أن عددهم يفرب من خمسمائة عامل فقط، وانهم يقومون بأعمال اختيارية.

لما اجتمعت الجمعية العمومية لمساهمي الشركة في عام 1861 تعرض ديليسبس في خطابه الذي ألقاه في ذلك الإجتماع لمشكلة الأيدي العاملة في حفر القناة، فذكر أن الشركة قد تخلت مؤقتًا عن المطالبة بتنفيذ لائحة العمال المصريين، وأنها في تلك الآونة تجمع العمال وفق الطريقة الحرة دون ضغط أو إكراه، وبرر ديليسبس هذا المسلك تبريرًا ينطوي على المن لسعيد باشا إذ قال إن هذا الحل: "تم رغبة منا في تجنب الحكومة المصرية مضايقات مؤلمة، وفي نفس الوقت مع عدم المساس بحقوق الشركة ومصالحها" ثم حاول ديليسبس أيضًا في هذا الخطاب أن يشيع الطمأنينة في نفوس المساهمين فزعم أن جمع العمال وفق الطريقة الحرة قد أسفر عن حشد عمال مصريين يكفون مطالبنا الأولى وأبدى رجاءه في أن يستجيب أهالي مصر وسوريا لنداء الشركة إلى ساحات الحفر.

ويشير المؤلف إلى الإعلان الذي اعلنه ديليسبس باللغة الفرنسية وقد دعا فيه المصريين إلى العمل في ساحات الحفر وحبب إليهم العمل وزينه في قلوبهم على حسب قول المؤلف، فذكر أن الشركة قد أنشأت قرى لسكنى العمال وأنها أقامت في كل منها مسجدًا يقيمون فيه شعائرهم الدينية، وقرر أن ماء الشرب متوفر، وحدد لهم الأجور فجعلها على أساس إنتاجهم وليس على أساس عدد الأيام التي يقضيها العامل في الحفر، وذهب أيضًا إلى أن أجر العمال



سيتراوح بين ستة قروش وثمانية قروش في اليوم، واختتم ديليسبس الإعلان بقوله: " إنه حرم على الرؤساء الأوروبيين مهما كانت مناصبهم أو درجاتهم ضرب الفلاحين أو إساءة معاملتهم". وقد طبع من هذا الإعلان ثلاثة آلاف نسخة وزعت في المدن الكبرى، وألصقت نسخ منه على أبواب المساجد ومحطات السكك الحديدية وأقسام البوليس والأسواق والشوارع الأهلة بالسكان كما علقت نسخ منه في ساحات الحفر المختلفة.

ومن الأسباب التي ساعدت ديليسبس كما يذكرها المؤلف دور الشيخ رفاعه رافع الطهطاوي، الذي كان من المؤيدين لمشروع القناة والداعين له في مصر بعد أن وطد ديليسبس علاقاته معه، ولا يغيب عن الأذهان أن الشيخ رفاعه أقام في باريس سنين عدداً إماماً لأعضاء البعثة التعليمية المصرية بها ونهل من الثقافة الفرنسية وقد نظم قصيدتين امتدح فيها مشروع القناة الأولى في سنة 1856 والثانية 1862 وقام الدكتور بيرون بترجمتها إلى اللغة الفرنسية ولعل التأييد الذي أبداه الشيخ رفاعه لمشروع الفرنسيين. وكان جومار بك مدير البعثة المصرية في فرنسا قد أرسل خطاباً إلى محرر جريدة *moniteur univerel* أشاد فيه بميول الشيخ رفاعه الطيبة نحو مشروع القناة. وعلى الجانب الأخر كان ديليسبس يحرص على أن يشهد مفتي الديار المصرية ومن إليه من كبار رجال الدين الإسلامي في مصر والإحتفالات التي كانت تقيمها الشركة كلما صادفت نجاحاً جزئياً في إتمام عمليات الحفر.

ويذكر المؤلف بعض ما قاله أنصار ديليسبس في أنه شعر في وقت ما بدنو اليوم الذي يضطر فيه إلى إخطار المساهمين بعجز الشركة عن متابعة عمليات الحفر إن لم يعلن فشل المشروع وسقوطه سقوطاً تاماً إذا سارت الأمور على هذه الوتيرة وكانت هذه حالة قهرية، في نظر ديليسبس، تستدعي تدخل الحكومة المصرية لتسخير المصريين في حفر القناة تنفيذاً للائحة لعام 1856.

الفصل الخامس

دعاية الشركة في الشام لجمع العمال وفشلها

يشير المؤلف إلى ما حدث في بلاد الشام من خلال ذكر الفتنة التي حدثت في عام 1860 بين الدروز والموارنة والتي اتسعت فيما بعد واتخذت شكل مذابح بين المسلمين عامة والمسيحيين عامة وبسبب تهاون السلطات التركية في سوريا في قمع الحركة وهي في مهدها فقد فلبغ عدد الأهلين الذين اشتركوا فيها قرابة عشرين ألفاً وسقط في تلك المذابح حيا كثيرين وأحرق عدد من القرى كان من بينها دير القمر وزحلة وبيت مري وأصبح الأهالي في حالة من

الذعر ولجأ عدد كبير منهم إلى الإسكندرية وقبرص اليونان والقسطنطينية وغيرها، وإمتدت تلك المذابح أيضًا إلى سوريا بعدما حدثت في لبنان، ومن هنا تتدخلت الدول الأوروبية لحل تلك المشاكل وكانت فرنسا تعطف على الموارنة وتلقبهم بالفرنسيو لبنان وأرسال ملك فرنسا حملة عسكرية إلى هناك بحجة حماية المسيحيين في لبنان ورغبة منه في كسب عواطف رجال الدين في فرنسا، ولكن عارضت إنجلترا هذا الإتجاه خشية أن يكون إرسال الحملة مقدمة لانتزاع ولاية الشام من الدولة العثمانية وبسط النفوذ الفرنسي هناك، ولهذا اجتمع في باريس سفراء الدول الخمس التي وقعت على معاهدة باريس لتحديد الظروف والطريقة التي تتدخل بها أوروبا عسكريًا لإخماد الفتنة في الشام ووقعوا بروتوكولا نذكر منه المواد الآتية:

1 - عرضت الدول على السلطان مساعدتها لو لوضع حد للإضطرابات في سوريا وقد وافق السلطان على ذلك.

2 - ترسل قوة حربية إلى سوريا قوامها 12 ألف رجل، وقد وافق امبراطور فرنسا على أن يرسل إلى فورًا نصف هذه القوة وأن تتقدم إلى أماكن الإضطرابات دون تأخير، وأن ترسل الدول الأخرى باقي القوة إذا تتطلب الأمر ذلك.

3 - حددت مدة وجود القوات الأوروبية في سوريا بستة أشهر.

ومن هنا استغل ديليسبس الوضع في هجرة السوريين واللبنانيين إلى مصر وجعل منهم عمال يستخدمهم في حفر القناة، وكانت العروض التي تقدمت بها الشركة لاستخدام العمال السوريين في أعمال حفر القناة تقوم على بعض الأسس نذكر منها ما يلي:

أولاً: تستخدم الشركة الأفراد التي تتراوح أعمارهم بين ستة عشر عامًا وأربعين عامًا.

ثانيًا: تحتسب الأجور إما على أيام العمل وإما على أساس الإنتاج أي القطوعية وفق رغبة العامل، فإذا قبل العمل على الأساس الأول يعطى أجرًا يوميًا قدره رنك واحد ويمنح يوميًا واحدًا إجازة كل أسبوع، وإذا قبل العمل على الأساس الثاني أمكنه أن يكتسب أجرًا يتراوح بين 1,5 فرنك وبين فرنكين في اليوم تبعًا لإنتاجه.

ثالثًا: الأفراد الذين في حوزتهم جمال يستطيعون الحضور بها من سوريا إلى البرزخ عن طريق الصحراء، وتستأجر الشركة منهم هذه الجمال وتدفع عن كل جمل أجرًا قدره 2,5 من الفرنكات في اليوم.

رابعًا: يقيم العمال في قرى تباع فيها المواد الغذائية بأسعار محددة.

وكانت دعاية الشركة في سوريا لجمع العمال التي قام بها ديليسبس مقصورة أول الأمر على المسيحيين دون المسلمين، ولكن لم يفلح في الأمر بالشكل المطلوب فقد استجاب عدد قليل منهم لذلك قرر دعوة المسلمين أيضاً، وكما فعل ديليسبس في مصر من استغلال الصبغة الدينية الإسلامية في حفر القناة كذلك الأمر استغلال شيوخ سوريا في تحفيز الناس على العمل في القناة، وكانت الشركة على لسان صاحبها ديليسبس أن توفر لهم العيشة الجيدة بعد حالة الضنك والآلام التي يعانيها سكان سوريا بسبب أزمة التموين والإضطرابات السياسية وتقول الشركة أنها قدمت بهذا خدمة جلييلة للإنسانية وللحكومة العثمانية.

ويؤكد المؤلف على أن عدد السوريين في حفر القناة كان أقل بكثير عن المصريين حيث بلغ عدد العمال في تلك الفترة إلى ما يقرب من سبعة آلاف عامل وكان عدد العمال المصريين خمسة آلاف وبذلك بلغ عدد العمال السوريين ألفين عامل فقط، ولما بدأت الحكومة المصرية في تسخير الشعب المصري في حفر القناة اعتباراً من شهر أبريل 1861 بدأت الشركة تكف عن استقدام العمال السوريين تخلصاً من عبء النفقات التي كانت تتحملها في سفرهم وأجورهم العالية بالنسبة لأجور العمال المصريين.

الفصل السادس

السخرة المقنعة

حدث في منتصف شهر أبريل من عام 1861 حدث مهم بالنسبة للشركة وديليسبس وهذا من ذكره المؤلف من خلال حفر ترعة للماء العذب تبدأ من قرية القصاصين بمديرية الشرقية في اتجاه بحيرة التمساح وهذا كان لنتيجة زيادة عدد العمال المستخدمون في حفر القناة، حيث وصل عددهم في شهر مايو من نفس العام إلى سبعة آلاف عامل، وتفسر الشركة هذه الزيادة إلى الدعاية التي قامت بها، وإلى الأجور التي كانت تعطى لهم، والمعاملة الطيبة، التي ظفروا بها، وبسبب انتهاء شهر رمضان وعيد الفطر، والواقع أن هذه الأسباب كاذبة فكان السبب الحقيقي هو تدخل الحكومة المصرية لإكراه المصريين على الإشتراك في عملات الحفر تنفيذاً للاتحة العمال، ويؤكد المؤلف على الصحافة الإنجليزية في ذكرها للنظام السخرة في مصر وكيف كتبت هناك مقالات عن هذا النظام، ومنها مقالين الأول يكشف عن أسلوب سعيد باشا في غخفاء تدخل الحكومة لجمع المصريين من أجل حفر القناة، أما المقال الثاني فيرسم صورة مزرية للطريقة التي كان يكرهها المصريون على الذهاب إلى ساحات الحفر.



وفي هذا الوقت كانت الشركة تواجه أهم المشاكل على الإطلاق أثناء تنفيذ المشروع وعرضت أرواح العمال المصريين في صحراء البرزخ إلى خطر الموت عطشًا، وقد حاولت الشركة في التماس حلول لهذه المشكلة مثل: حيث كانت أحيانًا تنقله إلى بورسعيد من دمياط في قوارب ومن الإسكندرية في باخرة، ثم استوردت ثلاثة مكثفات تابعًا لتحويل ماء البحر إلى ماء للشرب كما كانت تعتمد أحيانًا إلى مياه الآبار في الصحراء، وقد لقي كثير من المصريين مصرعهم بسبب تأخر وصول ماء الشرب إليهم، وقد تدخلت الحكومة المصرية في هذا الوقت لإنقاذ الموقف ولإصلاح الخطأ الذي وقعت فيه الشركة لأنها بدأت عمليات حفر القناة قبل أن تشق ترعة الماء العذب خلafًا لما كان مقرّرًا من قبل، فأرست الحكومة ثلاثة آلاف عامل لحفر ترعة الماء العذب فيدأوا في حفرها من قرية القصاصين وقام العمال بدورهم على أكمل وجه كما ذكر ذلك الفرنسي أوليفيه وكانت أحد رؤساء العمل في شركة القناة.

ومن هنا وبسبب تدخل حكومة سعيد باشا في حل المشكلة طالب ديليسبس بسرعة تقدم عدد أكبر من عمال السخرة المصريين إلى العمال في حفر القناة الرئيسية وذلك بعدما علم أن موسم حصاد القمح قد قارب على الانتهاء وكان ديليسبس يستغل سعيد باشا عن طريق استخدام أسلوب الترغيب في محبة فرنسا إلى سعيد باشا إذا تم إنجاز المشروع وعن رضا المساهمين في باقي الدول في حال نجاح ديليسبس، وعلى الجانب الأخر تعلن الشركة على الملأ وفي إصرار أن العمال المصريين الذين يحفرون القناة إنما ذهبوا طواعية إلى ساحات الحفر مدفوعين بالأجور الطيبة وبالمعاملة الكريمة التي يحظون بها من الشركة، وهذا لم يكن الحقيقة كما ذكرنا فيما سبق.

ويستمر ديليسبس في التلاعب بعقول رؤساء العمال من مديريات القليوبية والدقهلية والشرقية وغيرها من الأماكن التي أتى منها العمال، وقام ديليسبس بعمل عرائض نشرتها الجريدة الخاصة بالمشروع ومنها نقلتها الصحف في فرنسا وإنجلترا وكان أهم هذه العرائض الأخيرة منها حيث أقر أعيان ومشايخ العمال الذين يشتغلون في الأعمال الجارية في برزخ السويس حيث أقرروا وشهدوا بالآتي:

أولاً: نحن والعمال الذين تحت أوامرنا نعمل في أماكن حفر قناة السويس برغبتنا التامة ولعى نكسب ما يقيم أودنا.

ثانيًا: يجلب لنا الماء بوفرة ويزيد على الحاجة.

ثالثًا: توزع الأغذية على العمال كلما طلبوا ذلك ويخصم ثمنها من قيمة الأجور التي سبق تحديدها في الاتفاق.

رابعًا: يقوم العمل على أساس "المقطوعية" ووافق العمال على ذلك وتدفع إليهم الأجور بانتظام.

خامسًا: لا يوجد إلى هذا اليوم أي عامل مريض ولم يتوف أحد منهم، ونحن والعمال الذين تحت إشرافنا نثني على هذا المركز.

ويعلق الكاتب أن هذه العرائض لم تكن طبيعية ولم تصدر بدافع ذاتي من العمال، ويؤكد أن العمال المصريين في ذلك الوقت ومشايخهم كانوا في الجهل بالقراءة والكتابة سواء، واكتشفت الشركة فيما بعد أن العرائض لم تؤد إلى نتيجة لأن سعيد باشا مضى يتوسع في تنفيذ لائحة العمال من ناحية ثانية في علانية واستهتار بمصالح الشعب المصري.

الفصل السابع

السخرة السافرة

يلقي الكاتب الضوء على دور الإمبراطور الفرنسي الذي استعان به ديليسبس في زيادة عدد عمال السخرة حتى يصل إلى ثلاثين ألفًا، وما فعلته الحكومة الفرنسية من ضغط شديد على سعيد باشا لزيادة عدد العمال، ومن هنا رفع الإمبراطور مذكرة بتاريخ 5 أغسطس 1861 استعرض فيها موقف الشركو وأظهر حاجتها الملحة إلى ثلاثين ألف عامل، ونجحت مساعي ديليسبس فأخطرت الحكومة الفرنسية سعيد باشا أن السبيل الوحيد للمحافظة على سمعته وتدعيم مركزه المالي هو أن يسود النشاط ساحات الحفر حتى تصل سريعًا مياه البحر المتوسط وماء النيل إلى بحيرة التمساح واستمع سعيد لهذه الرغبة، وكانت النتيجة أن تحسن الموقف كثيرًا لمصلحة الشركة فيما يخص مشكلة عمال السخرة.

ويرجع أقرار سعيد لذلك الشأن وهو دخوله في أزمة مالية كبيرة وقد كان في صدد عقد قرض خارجي مع إحدى المؤسسات المالية في فرنسا واستغلت الحكومة الفرنسية حاجة سعيد الملحة للمال فضغطت عليه لزيادة عدد عمال السخرة الذين يعملون في حفر القناة في مقابل بذل مساعدتهم لإتمام عقد القرض، أي كما يقال مصلحة في مقابل مصلحة، وكان هذا القرض بفوائد باهظة للغاية جعلت شرنير قنصل النمسا في مصر يعتقد، حين علم بأمر فوائد هذا القرض بأن الغرض منه إنما هو وضع الوالي تحت السيطرة الفرنسية.



ومن الأسباب الأخرى التي يذكرها المؤلف من موقف سعيد باشا من السخرة في قناة السويس هي حيازته لعدد ضخم من الأسهم حيث بلغ 177642 سهمًا، فلم يسعه كمسهم كبير للغاية أن يرى المشروع ينهار صرخه ويصاب بالفشل بسبب عدم كفاية الأيدي العاملة المصرية لدى الشركة، فأقبل على سد هذه الثغرات بحماس شديد ومن الأسباب أيضًا سعي سعيد باشا بأن يصبح علمًا من أعلام التاريخ يذكره الحفدة فيما بعد. ومن هنا قام سعيد بالعديد من الزيارات إلى ساحات الحفر حتى يحمس العمال ويزيد من جهدهم.

وعلق ديليسبس على هذه الزيارة قائلاً: "لم تكن هناك شيء في مصلحتنا أكثر من الأثر الطيب الذي تركته في نفس سعيد باشا هذه الزيارة، وكانت هي اللحظة التي كنت أتطلع إليها منذ زمن طويل لمعالجة كافة المسائل الخاصة بالتنفيذ المتصل بعمليات الحفر ولتصفية الناحية المالية الخاصة باكتتاب الحكومة المصرية" ومن ناحية أخرى ساعدت الزيارة على زيادة عدد عمال السخرة مرة جديدة، وظهر ذلك طوال عام 1862 إذ كان عدد العمال الذين يساقون إلى ساحات الحفر يتراوح ما بين عشرين ألفًا واثنين وعشرين ألفًا في الشهر الواحد، ويقول دوان معلقًا: "بعد ذهاب سعيد بنفسه إلى البرزخ وقد شاهد الأعمال ورغب في أن يزداد نشاط العمل فأمر بحشد عشرين ألف رجل، ومن ذلك اليوم كان هذا الأمر ينفذ بصورة مستمرة. وكانت أفواج العمال يتتابع قدومها شهرًا بعد شهر مجتازة طريقها إلى البرزخ وعودتها منه الوجه القبلي والوجه البحري، وكان موظفو الحكومة المصرية يشرفون على جمع العمال وإرسالهم ومرافقتهم".

ويشير المؤلف إلى أهالي الصعيد الذين أجبرهم سعيد على الذهاب أيضًا إلى ساحات الحفر بعد إتمام مدة خدمتهم العسكرية وكان أولئك الجنود هم الحشد الإضافي الذي وعد سعيد به أثناء رحلته إلى البرزخ، ولكنهم رفضوا علانية العمل في حفر القناة وغادروا ساحات الحفر، وقد خشى ديليسبس أن يحذو عمال السخرة جنود الجيش فيرفضون العمل ويهجرون ساحات الحفر ويتسع نطاق الحركة، فأسرع بالسفر إلى منطقة العمل ليعمل على تهدئة الموقف، واستغل بذلك شديد ما حدث وأنه أكبر دليل على أن العمل في القناة لم يكن ينطوي على الإكراه، إذ لم تكن لدى الشركة قوة تحول دون عودتهم، وأن هذا حدث فردي نجم عن تصادم بين العمال ورؤسائهم الوطنيين لا دخل للشركة في ذلك، وبالفعل نجح ديليسبس في المهمة واستمر العمل في ساحات الحفر.

ونوع من أنواع السيطرة التي فكر فيها سعيد باشا حتى يسيطر على العمال هناك أن عين إسماعيل باشا على العمال هناك وقد استخدم وسائل العنف والإرهاب إزاء عمال



السخرة، ففرض عليهم مراقبة دقيقة من لدن مشايخ العمال، وعين قوات من البوليس تتراد المنطقة الواقعة بين ساحات الحفر والتل الكبير لتعقب العمال الهاربين وبعث إلى السجن بكا عامل بدت منه إخلال بالنظام أو إهمال في العمل أو نزوع إلى الهرب، ويذكر المؤلف أحد الشهود السائحين حيث رأى في السجن عشرة من العمال وخطر له أن يسأل أحد حراس السجن، وقد ألقاه جالسًا على الأرض عند باب السجن عن أسباب حبسهم فأجابته بأن البك إسماعيل حمدي هو الذي أمر بإدخالهم السجن في أحد جولاته التفتيشية.

وعن طرق تسليم وتسلم العمال يقول الكاتب: "كانت عملية تسليم عمال السخرة بواسطة موظفي الحكومة وتسلمهم بمعرفة مندوبي شركة القناة تم أول الأمر في منطقة الوادي بمديرية الشرقية، وقد نجم عن تجمع العمال بكثرة كبيرة في هذه الناحية أن أصيبت مزروعات الوادي بأضرارًا كبيرة، فاختيرت "أبوحماد" مديرية الشرقية مركزًا يتجمع فيه العمال تمهيدًا لفرزهم وترحيلهم إلى ساحات الحفر، ثم ما لبث أن وقع الاختيار على الزقازيق كي تكون مركزًا لهذه العملية، وذلك لسهولة المواصلات المائية والحديدية إليها من جهات الدلتا، وكان متوسط العمال الذين ينقلهم القطار في كل مرة من الزقازيق 1500 رجل من عمال السخرة، وكان من نتائج ذلك أن اكتسبت الزقازيق أهمية كبيرة وانتعشت الحياة الاقتصادية فيها".

الفصل الثامن

الإسراف في استخدام السخرة

يعلل المؤلف على زيادة عدد عمال السخرة والإسراف في استخدامهم إلى موقف الفرنسيين في التلاعب بعقلية سعيد باشا وعلى رأس هذه المجموعة ديليسبس الذي كان يطمع في الزيادة بأي شكل كان؛ حيث حشدت الحكومة في النصف الأول من عام 1862 ما يقرب من 16 ألف رجل من عمال السخرة، وقد أكد ديليسبس في رسالته إلى سعيدة إلى أن قلة العمال الذين ترسلهم الحكومة إلى مناطق الحفرة يسئ إلى سمعة سعيد باشا ويضر بمصلحته قبل مصلحة الشركة، وهذا مما جعل العمال يستخدمون أيضًا في شهر رمضان، وكانت نتيجة طمع ديليسبس وجور سعيد أن زاد عدد عمال السخرة حيث بلغ 20 ألف سيقوا إلى ساحات الحفر في شهر رمضان مع حرية العمل أثناء الليل، وكما يذكر المؤلف السبب في استجابة سعيد باشا السريعة لديليسبس حيث كان يربط مصلحة سعيد وإعلاء شأنه لدى الحكومة الفرنسية والرأي العام الأوروبي وبين مسألة زيادة الأيدي العاملة.



كما يوضح المؤلف كيف كان الشعب المصري في هذه الفترة بسبب تسخير عدد كبير من الفلاحين في حفر القناة، ولم يكتفي ديليسبس بذلك بل طلب من سعيد باشا الزيادة مرة أخرى لكي تصل إلى 30 ألف عامل، حيث أقترح عليه تخفيض عدد الجيش وأن يرسل الجنود المسرحين إلى منطقة البرزخ للعمل في حفر القناة وذلك دون أن تتحمل الحكومة نفقات بشأنهم. ولم يذكر المؤلف ما هورد سعيد باشا على هذا الطلب من ديليسبس حيث لم ترد أي إشارة من جانب ديوان الجهادية إلى هذا الموضوع حيث لم يصدر أي أوامر بخصوص تقليل عدد الجيش. وكان سبب طلب ديليسبس لهذا الطلب هو المحافظة على الزراعة في مصر بسبب الزيادة الكبيرة من الفلاحين المستخدمين في السخرة.

وبالفعل ينجح ديليسبس في أخذ عدد وافر من رجال الجيش للعمل في حفر القناة ويشير المؤلف لذلك عن طريق كتاب "مصر المعاصرة" الذي طبع من خلال شركة القناة، حيث يقول ديليسبس: "أن الفضل يرجع إلى الشركة لأنها استخدمت رجالاً كانت الحكومة تدعوهم إلى حمل السلاح فإذا عملهم في شركة القناة هو بداية إنقاذهم وخلصهم وعتقهم من السلاح" كما أن جريدة الشركة التي من المفروض أن تذكر كل كبيرة وصغيرة عن المشروع فإنها لم تذكر شيء بخصوص قضية العمال الجدد من رجال الجيش في حفر القناة.

ويستفيض المؤلف في شرح العلاقة بين الجيش وسعيد باشا حيث يذكر أنه عانى كثيراً في عهد سعيد بسبب أهوائه المتغيرة، فكان تارة ينهض به ويزيد من عدد أفراد ه ويبتاع له العتاد من فرنسا وألمانيا، وتارة أخرى يهبط هذا الحماس فيسرح معظم الجنود، حيث كان عدد الجنود في الجيش أول حكم سعيد ما يقارب 45 ألف جندي، وبعد ذلك في نهاية حكمه وبسبب ديليسبس ومشروع القناة فيما بعد هبط العدد إلى أدنى مستوى له حيث وصل في بعد الأحيان إلى أقل من 12 ألف جندي، ولكن حينما ساءت العلاقات بين الباب العالي وبين سعيد باشا بسبب موضوع القناة رأى سعيد أن يأخذ للأمر مرة أخرى عناية بالجيش، فزاد عدد أفراد ه وأرجع إليه بعض الضباط وقفز العدد مرة أخرى إلى 63 ألف جندي ، وهكذا يذكر المؤلف التغيرات مرة أخرى فبعد رجوع العلاقة مرة أخرى مع الباب العالي تراجع عدد الجنود وسرح سعيد باشا معظمهم.

ويقر المؤلف على أن الأزمة المالية التي ضربت البلاد في عصر سعيد باشا كان من ضمن أسبابها الجوهريّة مشروع القناة وذلك بجانب القروض التي كان يحصل عليها سعيد من الخارج، حيث أن الحكومة قامت بدفع نفقات الدعاية للمشروع في دول أوروبا استجابة لطلب ديليسبس.



ولستمرار العمل في الحفر طلب ديليسبس مرة أخرى زيادة العدد ليصل إلى 40 ألف حيث كانت الشركة في ذلك الوقت تركز جهودها لحفر مجرى للقناة البحرية الصغيرة يخترق هضبة عتبة الجسر شمالي بحيرة التمساح، وهذه المرتفعات كانت أكبر العقبات الطبيعية التي كانت تعترض سير القناة ، ولهذا وجهت الشركة جموع عمال السخرة منذ فبراير 1862 إلى تلك المنطقة، ومن هنا احتشدت آلاف مؤلفة من عمال السخرة يعملون بجهد ونشاط في شق قناة تخترق المرتفعات، وعلى الرغم من غياب سعيد في هذه الفترة خارج البلاد فقد استمر تسخير المصريين في حفر القناة في نطاق واسع، وكان سعيد قد أقام إسماعيل ابن أخيه نائباً في حكم مصر أثناء غيابه فسار على سياسة عمه في موضوع السخرة في حفر القناة، ولعله كان ينفذ التعليمات التي زوده بها سعيد قبل سفره، ويقول قنصل الولايات المتحدة في مصر: "إن عمليات حفر القناة قد غدت من المشاهد الضرورية التي يحصر على رؤيتها السياح الذين يزرون مصر".

وعاد سعيد إلى مصر مرة أخرى ووصل أيضًا ديليسبس في أعقابيه، وقام بزيارة لساحات الحفر وكان ديليسبس يعمل جاهداً في هذه المنطقة المرتفعة وذلك تمهيداً لإيصال ماء البحر الأبيض المتوسط إلى بخيرة التمساح، لكي يطمئن المساهمين في القناة من دول أوروبا بعد ما تمسك منهم القلق ولو بشئ قليل في عدم قدرة ديليسبس في إقامة المشروع بسبب صعوبة المناطق التي يتم الحفر فيها، ومن ناحية أخرى يقحم المعاوضة الإنجليزية التي قالت استحالة حفر قناة في هذا المكان، لذلك أمر بالعمل الليلي إجباري وبالفعل اشتغل عمال السخرة في الليل على ضوء المشاعل التي كانت تضيئ مساحات واسعة تمتد مسافة أربعة كيلومترات، وقد قال أحد الفرنسيين الموالين للشركة: " كان المنظر يثير الروعة في النفوس فهؤلاء الرجال، الذين لفحت الشمس المحقرة أجسامهم، ثم أضاءت الأنوار الحمراء التي تبثت من المشاعل وجوههم ، كانت تعج بهم الصحراء يملأون القفف بالرمال وهم في قاع القناة" وبالفعل انتهى الجزء المهم من القناة، حينها وقف ديليسبس على منصة رفع عليها العلم المصري وطلب من الحاضرين الإصغاء، ثم التفت إلى العمال وقال: "إني أصدر الأمر باسم حضرة صاحب السمو سعيد باشا أن تدخل مياه البحر المتوسط بحيرة التمساح" وبالفعل فقد أزال العمال السد الذي كان يحجز مياه القناة البحرية الصغيرة عن بحيرة التمساح وانسابت فوراً مياه البحر المتوسط البحيرة، واشتغلت الموسيقى وعلت هتافات الحاضرين. ولم يكن إيصال مياه البحر المتوسط إلى بحيرة التمساح بالأمر العين ولكن استخدام العديد من الآلاف المؤلفة من المصريين الذين سخرتهم الحكومة المصرية للشركة.



الفصل التاسع

النفاق الإنجليزي

في هذا الفصل يبين المؤلف النفاق الإنجليزي ما بين محاربة السخرة والعمل على إيقاف المشروع بحجة العطف على المصريين ومن جهة أخرى تؤيد السخرة في المشروعات التي تخدم المصالح البريطانية في مصر وتتغاضى عن المآسي التي تقع بسببها، فقد كانت الحكومة البريطانية تعمل على حرمان الشركة من اليد العاملة المصرية المسخرة، ويذكر المؤلف العديد من المناقشات التي شهدتها مجلس العموم البريطاني بخصوص تسخير المصريين في خفر قناة السويس وكانت الصحافة البريطانية تخصص مساحات ضخمة من صفحاتها لشرح ما يدور في تلك الجلسات وقد أقامت إنجلترا معارضتها للمشروع في هذه المرحلة على أساس إنساني فقالت إن تنفيذ المشروع يستند إلى السخرة، وهي نظام تأباه الإنسانية وبه الكثير من الظلم وإنه ضرب من الرق بل السخرة تفوق الرق قسوة وظلمًا.

وعلى صعيد الشعب الإنجليزي فقد استفاد الشعب الإنجليزي من نظام السخرة في مصر حيث ظهرت اهتمامات جديدة في إنجلترا بالاهتمام بالطبقات الفقيرة والعمل على تحسين أحوال البائسين والمعدمين وقد عنى جماعة من المفكرين الإنجليز من أمثال بنتام وكوبت بإبراز هذه الإتجاهات الجديدة للرأي العام وعملوا على إصلاح حال الصبة الإنجليز الذين كانوا يعملون في المصانع في أحوال تفيض بالقسوة والظلم، وقد ذاعت الحركة الإنسانية في إنجلترا زسيطرت على عقول الملايين من الإنجليز بفضل الكتاب الذين وجدوا في مآسي الأطفال والعمال في المصانع الإنجليزية مادة زاخرة خصبة للكتابة، ومن ناحية أخرى استغلت إنجلترا نظام السخرة في مصر أيضًا في مواجهة الحرب الأهلية التي كانت في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب تمسك نظام الرق في زراعة القطن واعتماد أصحاب الأراضي على العبيد الذين كانوا يجلبون بكثرة من سواحل أفريقيا.

وبسبب هذه الحرب يؤكد المؤلف حاجة إنجلترا إلى القطن المصري وذلك لتسد به النقص في المصانع الإنجليزية ذلك عملت إنجلترا على معارضة نظام السخرة في قناة السويس وطلبت بالفعل من سعيد باشا التوسع في زراعة القطن في مصر وكان من مصلحة إنجلترا إلا تتعرض زراعة القطن في مصر إلى أي تعطيل بسبب تغيب حوالي 60 ألف فلاح من حقولهم في وقت واحد من أجل قناة تقف منها إنجلترا موقف العداء الصريح، ويوضح المؤلف هنا النفاق الذي ذكره في بداية الفصل حيث إن حملة إنجلترا على نظام السخرة في القناة كان



مظهرًا من مظاهر النفاق وإن القضاء على المشروع كان الهدف الأول من تظاهرها بالعطف على الفلاحين المصريين ورغبتها في تخليصهم من هول العذاب في حفر القناة، والدليل على ذلك أن عدد كبير من أفراد الشعب المصري كانوا ضحايا نظام السخرة ولم يتحدث البرلمان الإنجليزي عن ذلك. ودليل آخر يوضحه المؤلف أن الإنجليزي في عهد سعيد باشا أيضًا استخدمه نظام السخرة في مصر أثناء إنشاء خط السكك الحديدية التي تربط القاهرة بالسويس عبر الصحراء.

ومن ناحية أخرى كانت بريطانيا تعمل على حفظ ممتلكاتها في الهند بعد قيام ثورة هناك كادت أن تعصف بالحكم الإنجليزي ومن هنا اضطرت إنجلترا أن ترسل عن طريق رأس الرجاء الصالح قوات عسكرية وأضاعت وقت ثمينًا لطول المسافة وكانت من أثرتك الثورة أن ضغطت الحكومة الإنجليزية على سعيد باشا لتنشيط العمل في مد ذلك الخط واستجاب سعيد لهذا الضغط وبالفعل قام بجمع عشرة آلاف عامل من مديريات وجه قبلي للإشتراك في مد الخط، وكما هو الحال في حفر القناة فقد تم استخدام عمال السخرة من قبل الإنجليز كما كان من قبل ديليسبس وقد فقدت مصر العديد من العمال تحت قضبان هذا المشروع أيضًا.

الفصل العاشر

الفلاح المصري في مجلس العموم

يلقي المؤلف نظرة في هذا الفصل على دور النواب في المجلس العمومي البريطاني وطلبهم بوقف نظام السخرة في القناة والعمل على إعادة الموقف إلى العمال أنفسهم من أجل تحديد مساهمهم ما بين الحفر في القناة والعودة مرة أخرى إلى الأراضي الزراعية والعمل بالفلاحة، ويوضح كيف طلب أحد النواب تفسير من رئيس الوزراء عن حقيقة الموقف في ساحات الحفر، وعن كيفية إغوى ديليسبس لسعيد باشا على تسخير المصريين في حفر القناة، وقال أن السخرة هي الرق تحت لفظ آخر ولكن ما حدث من الحكومة في هذا السؤال أنها لم ترد بالمرّة على هذا السؤال، ولكن النائب يوجه سؤالًا جديدًا يطالب حكومته بالتدخل لمنع السخرة في حفر القناة دفاعًا عن الإنسانية.

ومن جهة أخرى يذكرها المؤلف عن التوافق الذي حدث بين إنجلترا وفرنسا لأول مرة في مشروع القناة ويعلل ذلك بالزيارة التي قام بها القنصل العام لإنجلترا إلى ساحات الحفر وقد أقام رجال الشركة حفل تكريم لقنصل إنجلترا العام في عتبة الجسر- شمالي بحيرة التمساح-



وقد ألقى خاطبًا جاء فيه: "لقد فرغت من الطواف بكل ساحات الحفر، وإنى لا أزال تحت تأثير ما شاهدت لقد أعجبت بشجاعتكم وتأثرت من الإتحاد والوفاق والنظام الذي يسود أعمالكم ومن هذا التنظيم الذي جعلكم تذللون كافة الصعاب التي صادفتكم ولا أشك مطاقًا بعد ما شاهدت في أنه إذا بدت صعاب أكثر خطرًا فسيكون التغلب عليها أمرًا هينًا بفضل رئيسكم الجليل الذي يشرف عليكم، وإنى أرجو ألا تظهر صعاب من نوع آخر، ففي العصر الذي نعيش فيه يجب أن نعمل على تلاشيها. وإنى لأشرككم من كل قلبي في نجاح مشروعكم. وأشرككم على الإستقبال الودي الذي أعددتموه لي وإنى أشرب نخب نجاح مشروعكم وإنى لا أشك مطلقًا في نجاحه".

ومن هنا استغلّت جريدة الشركة هذه الزيارة فنشرت تفاصيلها وعقبت عليها بقولها: "لم نكف مطلقًا على أن نقول لخصوم القناة: اذهبوا بأنفسكم إلى ساحات الحفر وحينئذ تتلاشى معارضتكم". وهنا يسأل المؤلف هل الذي قاله قنصل إنجلترا يدل على رأي الحكومة الإنجليزية أيضًا أم لا؟ ويجب أن الحكومة الإنجليزية مازالت معارضة للمشروع أيضًا. كما استغلّت الجريدة أيضًا هذه الزيارة في إن العمال يتناولون أجورهم بسخاء كبير على حد قول قنصل إنجلترا العام ، ويؤكد المؤلف أن القنصل جانب الحقيقة في هذه المسألة.

ومن أقوال القنصل أيضًا أن نظام العمل في حفر القناة لا يتم بنظام السخرة لأنه لا ينطبق عليه نظام السخرة بأن أهم ما يميز نظام السخرة هو الإكراه، ويرد المؤلف على هذا القول أن الإكراه على العمل من جانب الحكومة المصرية وسعيد باشا كان موجود بشكل صريح وواضح.

وبسبب النواب في مجلس العموم تراجعت الحكومة عن مساندة المشروع ورجعت مرة أخرى بتنديد نظام السخرة في مصر ومن هنا جاء رد ديليسبس يقول: "السخرة عادة من عادات البلاد ومن نظمها فهي تعتبر من صميم الشؤون الداخلية للحكومة المصرية واستطرد فقال إن الرق موجود في الولايات المتحدة الأمريكية كما يوجد نحو أربعين مليونًا من الأرقاء في روسيا، ومع ذلك فلم تحرك الحكومة الإنجليزية ساكننا، واستشهد بأسبانيا فقال عنها إنها دولة كاثوليكي متعصبة لا تسمح لأحد باعتناق أو نشر مذعب يخالف المذهب الكاثوليكي وغيرها من الأمور في العالم ولم تتحدث عنها بريطانيا، فلماذا تتحدث كثيرًا عن السخرة في مصر؟".



وقد ناقش وأكد ديليسبس أن مسألة استخدام العمال المصريين في عمليات حفلا قناة السويس قد نظمتها اتفاقات عقدت بين والي مصر سعيد باشا وبين الشركة، وكان ضمان راحة الفلاحين المصريين وتحسين أحوالهم موضع العناية عند وضع هذه الإتفاقات وأوضح ديليسبس أيضاً أن معارضة الحكومة الإنجليزية لمشروع القناة هي التي أوجت باستخدام العمال المصريين بهذه النسبة الكبيرة لتجنب مخاوف إنجلترا من قدوم عمال أجانب بكثرة كبيرة تهدد مركز مصري السياسي وأكد أن الجماهير في أوروبا قد أقبلت على الإكتتاب في رأس مال القناة على أساس هذه الإتفاقات التي سبق للحكومة المصرية أن ارتبطت بها.

ومن جهة أخرى هدد ديليسبس بتدخل الحكومة الفرنسية إذا لازم الأمر وتتدخل إنجلترا في مسألة تسخير العمال في ساحات حفر القناة، وقد بنى تدخل الحكومة الفرنسية على أساس حماية الأموال الفرنسية التي أسهمت في مشروع القناة، ويعلق المؤلف على هذا التهديد قائلاً: "وهذا التهديد بتدخل الحكومة الفرنسية يصور السياسية الأوروبية أصدق تصوير تجاه مصر: فأوروبا تغزو مصر غزواً مالياً أول الأمر ثم تنتهز أي فرصة للتدخل في شئون البلاد تدخلاً سياسياً ليكون هذا التدخل السياسي بدوره تمهيداً للتدخل العسكري".

الفصل الحادي عشر

موت العمال عطشاً في ساحات الحفر

يشير المؤلف في هذا الفصل كما فعل من قبل عن العقبات التي كانت تواجه مشروع قناة السويس حيث يذكر هنا عقبة ماء الشرب الخاصة بساحات الحفر الجديدة ويؤكد على أن هذه المشكلة هي الأهم التي تتضاءل أمامها باقي المشكلات حيث كانت أول منطقة لعمل المشروع منطقة بور سعيد وكانت المياه تنقل إليها عن طريق باخرة من مدينة الإسكندرية، ولكنها لم تكن كافية أيضاً واتجهت الشركة إلى جلب المياه من بحيرة المنزلة ولكنها فشلت أيضاً، مما أدى كما يؤكد المؤلف على موت العديد والعديد من العمال عطشاً بسبب قلة المياه.

ويقول الكاتب في هذا الشأن: "قد كان هناك قلة من العمال يستسلمون لقضاء الله وقدره، لا يرحون ساحات الحفر يحدوهم الأمل في وصول القافلة التي تحمل ماء الشرب، وكان يطولانتظارهم ويلفظون أنفاسهم قبل أن تدرهم قافلة الجمال، أما لعمال الذين قدرت لهم النجاة فقد قاسوا كثيراً من جراء مشكلة المياه، حيث كان يميل بعضهم إلى شرب مياه من آبار يميل ماؤها إلى الملوحة كالعمال الذين اشتغلوا في منطقة بحيرات البلاج. إذ كانوا



يأخذون حاجتهم من الماء من بئر (أبو العروق) وكان أنعدام الماء الصالح للشرب في تلك المنطقة يضطرهم إلى تناول ذلك الماء الأجاج".

ويلقي المؤلف نظرة عن مجلس الأشغال الأعلى الذي قسم أعمال تنفيذ المشروع كله إلى خمس مراحل قدر الإنتهاء منها جميعًا خلال ست سنوات، وشملت المرحلة الأولى حفر ترعة الماء العذب من القاهرة إلى بحيرة التمساح على أساس مشروع مؤقت باتساع عشرة أمتار، وكذلك حفر قناة بحرية صغيرة باتساع 12 مترًا وإنشاء منارة في بور سعيد وميناء مؤقت وكوبري في البحر المتوسط يمتد من الساحل داخل البحر لترسو عنده السفن في أعماق كافية وكذلك إقامة مخازن وورش وغير ذلك وقدر المجلس سنتين لانجاز كافة أعمال هذه المرحلة، ويؤكد المؤلف على أن هذه المراحل لم تتم بالشكل المطلوب ذلك مما أدى إلى موت العمال عطشًا في ساحات الحفر.

أما عن الجزء الجنوبي من المشروع فيذكر المؤلف أن الشركة تعلمت من التجارب المريرة التي مرت بها خلال المراحل الأولى من المشروع والتي بسببها مات الكثير من العمال ، وبذلك أدخلت الشركة تعديلات جوهرية على سياسة الحفر كانت الشركة تعتم في تلك الآونة مد القناة البحرية الصغيرة في النصف الجنوبي من البرزخ من بحيرة التمساح إلى السويس، ولكنها رأت أن يكون حفر ترعة الماء العذب في هذه المنطقة سابقًا لحفر قناة السويس ذاتها حتى لا تتعثر عمليات الحفر ولكي تكفل للعمال موردًا ثابتًا يستقون منه ولتجنب مشكلة المياه. ومن النتائج التي ترتبت على هذه الخطوة المهمة أن زاد عدد السكان من ثلاثة آلاف في عام 1865 إلى أكثر من عشرين ألفًا في 1868.

الفصل الثاني عشر

تفشي الأوبئة والأمراض بين العمال في ساحات الحفر

يشير المؤلف في هذا الفصل إلى مشكلة أخرى بجانب مشكلة المياه التي تحدث عنها فيما سبق وهي مشكلة الأوبئة والأمراض، ويوضح المؤلف هنا إلى حقيقة موجعة للأسف وهي أن الشركة كانت تهتم بصحة مستخدميها وعمالها الأجانب عناية تفوق كثيرًا عنايتها بصحة العمال المصريين، حيث أنشأت الشركة لهم خصيصًا مركزًا طبيًا في طوسن أشرف عليه طبيب وصيدلي، وقد رسمت الإدارة الصحية لنفسها سياسة فشلت فيها فشلًا ذريعًا هي العمل على منع وقوع الأمراض واتخاذ الحيطة لمنع تسرب الأمراض والأوبئة إلى منطقة القناة، ولكن انتشرت الأمراض بين العمال وتفشت فيهم الأوبئة ومن ثم سارت سياسة الطب العلاجي،



وتمشيًا مع السياسة العليا للشركة، استوردت الإدارة الصحية من فرنسا كل الأدوية والأدوات الطبية ولكنها لم تنجح بالشكل المطلوب.

ومن ضمن الأمراض التي يسوقها المؤلف مرض الرمد، وهو التهاب يصيب العينين، وكان يرجع إلى عدة أسباب منها: البرودة الشديدة ليلاً عقب الحرارة العنيفة نهارًا، وكذلك شدة أشعة الشمس المحرقة تأثيرها على شبكة العين، كما كان من أسباب انتشار الرمد طبيعية عمليات الحفر إذ أن نقل الأنقاض يملأ الجو بذرات الأتربة التي ينقلها الهواء إلى العين، ويشير المؤلف أيضًا إلى الشدة التي وقعت فيها مصر في شتاء 1863 حيث انخفضت درجات الحرارة إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق فكانت 3 تحت الصفر وتساقط الثلج في منطقة القنطرة، ومن هنا هرب العمال من منطقة الشلوفة التي كانت تشهد شدة برودة كبيرة.

ومن الأمراض أيضًا التي أصيب بها العمال المصريين هناك الدوسنتاريا والأمراض الصدرية، وارتفعت نسبة الوفيات بينهم وكان من بين الضحايا طبيب مصري يعمل في الشركة، ويشير المؤلف إلى إحصائية هامة جدًا في عام 1864 نستخلص منها مجموع العمال في هذا الوقت الذي بلغ 47670 وكان عدد المرضى قد بلغ 1480 وعدد الوفيات قد وصل أيضًا إلى 174 وهي أرقام مخيفة في مشروع واحد في فترة قصيرة وهي ثلاثة أشهر من عام 1864.

وأهم الأوبئة التي يوضحها المؤلف في هذا الصدد ظهور ما يسمى التيفوس حيث ذكر كبير الأطباء أن القسم الطبي استطاع أن يتغلب على الوباء في خلال شهر واحد، وأن عدد الإصابات بلغ 512 عاملاً والوفيات 21 فقط، وكان من المؤثرات أيضًا في هذه الفترة أن انتشر في مصر لمدة عامين الطاعون البقري بين الماشية، ونفق ما يقرب من ستمائة ألف رأس مما أثر على الفلاحين في مصر.

الفصل الثالث عشر

أجور عمال السخرة

تنقسم الآراء حول أجور عمال السخرة في حفر القناة إلى قسمين كما يوضحها المؤلف في هذا الفصل إلى فريقين: فريق أنكر انكارًا باتا أن الشركة كانت تدفع أجورًا لعمال السخرة، وفريق قرر العكس وعلى رأسه بالطبع ديليسبس المنوط بالمشروع وغيره من رجال الشركة وأنصارها، وقد زعم ديليسبس في خطابه الذي ألقاه في اجتماع الجمعية العامة للشركة وقد



قال: " أنه لا يوجد الآن عمل في مصر يظفر بمحبة بين الجماهير أكثر من هذا العمل الذي ينفذ في برزخ السويس". كما ذكرت جريدة الشركة في مناسبات سابقة أن رجوع الفلاحين إلى قراهم يحملون أجورهم أمر جديد لك يألفه أهل البلاد.

ويعلل المؤلف وجود لائحة تقر فئات الأجور التي يحصل عليها العمال ويؤكد أن وضع اللوائح شيء وتنفيذها شيء آخر، ويذكر العديد من الأدلة على أن الشركة لم تخصص أجور للعمال كما زعمت، وقد رتبت الأجور كما يلي:

أولاً – أرض ترعة الماء العذب وكان يسهل حفرها: حيث كان الأجر عن المتر المكعب من الأنقاض يصل إلى 577 مليوناً شهرياً

ثانياً: أرض قناة السويس وجعلتها الشركة على ست فئات:

1 – أرض يسهل حفرها وترتفع منها الأنقاض إلى جسور عالية: حيث كان الأجر على المتر المكعب هو 609 مليوناً شهرياً.

2 – أرض تبدى تربتها بعض الصعوبة في حفرها: حيث كان الأجر على المتر المكعب هو 616 مليوناً شهرياً.

3 – أرض تبدى تربتها صعوبة أكبر من سابقتها في حفرها: حيث كان الأجر على المتر المكعب 606 مليوناً شهرياً.

4 – أرض تتكون تربتها من رمال متحجرة: حيث كان الأجر على المتر المكعب هو 432 مليوناً شهرياً.

5 – أرض تربتها حجرية ويصعب حفرها وترفع أنقاضها إلى جسور عالية: حيث كان الأجر على المتر المكعب من 481 إلى 549 مليوناً شهرياً.

6 – أرض تربتها صخرية يصعب حفرها وترفع أنقاضها إلى جسور عالية: حيث كان الأجر على المتر المكعب هو 625 مليوناً.

وعلى هذا الأساس وتلك الفئات كان متوسط الأجر الذي يتناوله الفلاح عن عمله سبعة وخمسين قرشاً ونصف القرش إذا اشتغل شهراً كاملاً في حفر ترعة الماء العذب، وفي حفر القناة البحرية كان يصل الأجر إلى خمسين قرشاً.

الفصل الرابع عشر

جناية سعيد وشركة القناة على الاقتصاد المصري

يؤكد المؤلف في هذا الفصل على عدم توفية الشركة بالوعد التي قالتها قبل إنشاء المشروع والتي كان من ضمنها استخدام الآلات في عمليات الحفر، ولكنها اعتمدت كل الاعتماد على العمال فيما يسمى بالسخرة، ويقول المؤلف في ذلك: "وقد اتضح أن تلك الوعد لم يكن إلا ذرًا للرماد في الأعين، وأن نيتها كانت مبينة من أول الأمر على تسخير الشعب المصري في حفر قناة السويس، لأن استخدام الكراكات وما إليها من الآت الحفر يكبد الشركة نفقات باهظة، فضلًا عن ثمنها الأساسي، وكانت هناك مصاريف لا يستهان بها تنفق في شحنها إلى بورسعيد ثم في نقلها إلى ساحات الحفر في صحراء البرزخ وإعادة تركيب أجزائها ونفقات تشغيلها ووصيانتها وما إلى ذلك".

كما يوضح المؤلف الضرر الي لحق بالاقتصاد المصري حيث إن حشد عشرين ألف عامل كل شهر طوال فترات كبيرة، بدون أدنى مراعاة للمواسم الزراعية، كان يتطلب غياب ستين ألف فلاح في وقت واحد من أعمالهم الزراعية، كما يوضح بعض الحقائق التي أثر نظام السخرة بها ومنها على سبيل المثال:

أولاً: إن عدد سكان مصر سنة 1862 بلغ 4833000.

ثانياً: إن عمال السخرة كانوا يؤخذون من المزارعين وهم عصب الحياة الاقتصادية التي كانت تتمثل في ذلك الوقت في الزراعة.

ثالثاً: إن عدة طوائف من السكان كانت تتمتع بالإعفاء من السخرة مثل الشيوخ والنساء والأطفال وسكان المدن وسكان المدن وأصحاب الحرف والتجار وقبائل البدو ورجال الدين، وقد أمر سعيد أن يمتد الإعفاء إلى الأشخاص المنقطعين لخدمة المساجد والزوايا والأضرحة.

رابعاً: لم يكن الفلاحون مطالبين بأن يقضي كل منهم شهراً أو أكثر في خدمة شركة القناة فحسب، بل كانت عليهم أعباء نحو الحكومة أذوها وفق نظام السخرة، وهي ما نسميها للضرائب التي تؤدي عملاً وتمثلت تلك الأعمال في تقوية جسور النيل وتطهير الترع مثل ترعة المحمودية.

خامسًا: كانت مصر تعاني نقصًا في الأيدي العاملة الزراعية على الرغم من الزيادة التي حدثت للسكان، وذلك يرجع إلى نظام السخرة التي توجد في أثناء تلك الفترة.

ولكن حدث ما لم يتوقعه أحد فقد اهتمت الحكومة بزراعة القطن لأول مرة باهتمام كبيرة وتم انتهاء نظام السخرة نهائيًا، ويقول أحد المؤرخين: ط إنه سرعان ما ظهرت نتائج إلغاء السخرة في حفر القناة، فقد اتس نطاق الزراعة في جميع المناطق التي كانت تخرج منها جيوش عمال السخرة، ودر هذا الاتساع في الزراعة أرباحًا وفيرة".

الفصل الخامس عشر

الشركة مدينة بحفر القناة لنظام السخرة

في الفصل الأخير من الكتاب يلقي الكاتب نظرة على الدور الذي قدمه عمال مصر تحت مسمى "نظام السخرة" في حفر القناة وأهم السبب الأهم بل الأقوى الذي تدين به الشركة حيث وصل عددهم في بعض الأوقات إلى أكثر من 40 ألف عامل والذي زاد بعد وفاة سعيد باشا وتولي إسماعيل، حيث كانت الطامة الكبرى بالنسبة للشركة هي موت سعيد إذ فقدت فيه الشركة نصيرًا مخلصًا بذل لها ألوانًا شتى من المساعدات ومنها: تمويل الدراسات الخاصة بتنفيذ المشروع، ووضع ترسانات الحكومة في القاهرة و الإسكندرية تحت تصرف الشركة وشراء الأدوات والمهمات لها، والإنفاق على الدعاية للمشروع في أوروبا، والإكتتاب الضخم في أسهم الشركة، وأهم المساعدة التي قدمها عمال السخرة، وغيرها من الأشياء.

وقد ربط سعيد باشا عظمته الشخصية وتخليد ذكراه في التاريخ بإنجاز المشروع لذلك اندفع بخطة تعسفية نحو تحقيق هذه الرغبة، ولذلك حدث من جانب إسماعيل فيما بعد بتقليل عمال السخرة الأمر الذي أدى إلى انتهاء العمل بنظام السخرة فيما بعد، وكان المفروض أن تلغي الحكومة المصرية السخرة في حفر القناة اعتبارًا من أول فبراير 1864 وهو نهاية المهلة التي حددها إسماعيل في أغسطس عام 1843 وبالفعل تم الإنتهاء من هذا النظام وألقت الشركة المسؤولية على سعيد باشا.

ويشير المؤلف لظلم الحكام من أسرة محمد علي فيقول: "إن السخرة في حفر قناة السويس، كانت تعبئة مدنية فرضت على الشعب المصري لخدمة الشركة، وسيظل الأسلوب الذي اتبع في حفر القناة وصمة في تاريخ الشركة، ومثلاً صارخاً لظلم حكام مصر من أسرة محمد علي ورمزاً يشير إلى استغلال أوروبا المشين للشعوب الشرقية، وإن القانون رقم 285



لسنة 1956 الذي أصدره الرئيس عبد الناصر بتأميم شركة قناة السويس لهو تعويض جزئي عن العرق والدموع والدماء التي بذلها الشعب المصري في حفر القناة.